



المصدر: الأهرام - رام

التاريخ: ١٩٧١/٧/١٥

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

■ المبادئ الأساسية التي وافقت عليها لجنة الدستور:

ضم البنوك والتأمين والتجارة للقطاع العام حدان أدنى وأقصى للأجور لتقليل الفروق بين الدخول ٨٠٪ من مقاعد مجالس التعاونيات لصغار الفلاحين والحرفيين

كتب فرانسيس وسامى متولى:

وافقت اللجنة التحضيرية لوضع مشروع الدستور الدائم في اجتماعها أمس برئاسة السيد حافظ بدوي رئيس مجلس الشعب على مبادئ أساسية اقتصادية جديدة من أهمها أن يكون للقطاع العام الدور القيادي في تطوير الاقتصاد القومي وأن يضم هذا القطاع البنوك وأعمال التأمين والتجارة الخارجية وتجارة الجملة والصناعات الثقيلة ، والقسم الأكبر من أعمال التشييد والصناعات التحويلية الرئيسية ، ونسبة تمكنه من أداء دور فعال في مجالات الصناعة الخفيفة والزراعة وتجارة التجزئة والسياحة .

ومن المبادئ الجديدة التي استحدثتها اللجنة أمس وضع حد أدنى للأجور بما يكتل لكل عامل مستوى من المعيشة لا يجوز النزول دونه ، وحد أعلى للأجور بما يتقل الفروق بين الدخول ، ووضع نظام للأجور والحوافز يضمن ربط الأجر بالانتاج . وأن يكون ٨٠٪ من أعضاء مجالس التعاونيات الزراعية من صغار الفلاحين ، ونفس النسبة لصغار الحرفيين في مجالس التعاونيات الصناعية .
وبالنسبة لمجلس الشعب والمجالس الشعبية المنتخبة أضافت اللجنة إلى مواد الدستور نصاً يلزم كل عضو فيها بأن يقدم بياناً بنشاطه للقائمين في نهاية كل دورة .



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

وتعمل الدولة على مساندة التعاونيات الزراعية ومساعدتها على أن تصبح

تعاونيات إنتاج تحرر الفلاح من أساليب
العمل الشاقة والبدائية وتدخل بالزراعة
المصرية عصر الزراعة العالمية ، كما
تعمل الدولة على تشجيع الصناعة الحرفية
وتساعد المشتغلين بها على التوسع في
تكوين تعاونيات إنتاج صناعية تمكنهم من
تطوير إنتاجهم وزيادة دخولهم .

ويخطط الاقتصاد الوطنى بما يكفل
زيادة فرص العمل وزيادة الأجر بصورة
تدرجية والقضاء على البطالة ، ويكفل
القانون مساواة المرأة بالرجل في جميع
مهادين الحياة .

وحضر اجتماع اللجنة أمس الدكتور
محمد فتح الله الخطيب وزير الشؤون
الاجتماعية والسيد حسن موسى البدوي
وزير العدل ، وتقرر تشكيل لجنة لاعادة
صيافة المبادئ التى تم تعديلها برئاسة
الدكتور الخطيب على أن تنتهى من عملها
بمعد قس ■